

بيد ان الناحية التي تطال موضوعنا من زاويته الصهيونية الرسمية تكاد تنحصر بفقرتين من البيان الصادر قبل اعلان قيام اسرائيل بشهر واحد على الاقل . الفقرة الاولى ، وهي مطلع البيان العام على ما يبدو ، تقول : « في هذا اليوم ، الموافق الثالث من نيسان (التقويم العبري) يعلن المجلس الصهيوني العام في المنظمة الصهيونية العالمية ، وهو اعلى هيئة فيها ، امام شعوب العالم المتمدنة وعلى ممثلي الامم المتحدة واليهود المنتشرين في كافة انحاء العالم ، بانه تقرر انشاء اداة ذات سلطة عليا بالنسبة لاستقلالنا القومي في فلسطين » .

والفقرة الثانية التي تبدأ بها النصوص المختصرة لقرارات المجلس الصهيوني العام تحمل الصيغة التالية : « لقد قررنا ، استنادا الى سلطة الحركة الصهيونية واعتمادا على تأييد الشعب اليهودي كله ، انه عند انتهاء الحكم المنتدب سوف تكون هناك نهاية للحكم الاجنبي في فلسطين ، وان الدولة اليهودية كهيئة حاكمة سوف تظهر الى حيز الوجود » .

ان توقيت هذا البيان العام والصادر عن « اعلى هيئة » في المنظمة الصهيونية — باعتبار المجلس الصهيوني العام يمارس هذه الوظيفة خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين — جاء مرهونا بسير التطورات الجارية آنذاك داخل الامم المتحدة . فالقرار السياسي التالي الذي اصدره المجلس الصهيوني يحمل هذا العنوان : « بيان حول التغيير المقترح على سياسة الامم المتحدة » . وهو يأخذ علما بالبيان الصادر عن اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والفاد ليثومي ، ثم يؤكد عليه : « ان الوكالة اليهودية والفساد ليثومي علما ، مع الاسف والاستغراب ، بالموقف الذي تبناه الان ممثل الولايات المتحدة ومندوبها لدى مجلس الامن من قرار الامم المتحدة حول فلسطين » .

لكن بوادر التحول في الموقف الاميركي ترجع الى ما قبل ذلك التاريخ ، والى اواسط شهر اذار (مارس) ١٩٤٨ — عندما اخذت نظارة الخارجية الاميركية تعيد النظر في موقفها من التقسيم ، وتحدثت عن الحاجة الى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة بقصد البحث في احتمال وضع فلسطين تحت وصاية الامم المتحدة . والمسارعة الصهيونية الى اعلان قيام الدولة — كما يقول التحريفيون — حدثت بعد ازدياد المخاوف من تحولات الموقف الاميركي . فقد نشرت صحيفة « الجويش ستاندرد » الناطقة بلسان الصهيونيين التحريفيين مقالا طويلا بقلم ا. ابراهامز ، عنوانه « مخاض الخلاص » (١٩٤٨/٣/٢٦) ، واتهمت فيه الوكالة اليهودية بعدم التحرك للعمل واتخاذ زمام المبادرة الا في اعقاب المخاوف التي ساورتها من تحول الموقف الاميركي . ومما اكد عليه كاتب المقال : « والان تتحرك الوكالة نحو اعلان الدولة اليهودية ، ليس لسبب الا لكون اميركا قد تراجعت عن التقسيم ، وهناك خوف بانه اذا لم تعلن الدولة الان ، سوف يؤدي قرار صادر عن مجلس الامن او شبه قرار جديد تصدره الجمعية العامة للامم المتحدة الى حرمان الوكالة مما تميل هي الى اعتباره بمثابة صحتها القانونية وتبريرها القانوني حاليا » .

وخلاصة القول ، ان القرارات ذات الطابع السياسي والتي اصدرها المجلس الصهيوني العام — باستثناء البيان الذي يستند الى سلطة الحركة الصهيونية في اعلان قيام الدولة اليهودية — كانت في معظمها من قبيل اخذ العلم بقرارات اللجنة التنفيذية للوكالة ومنحها صفة التأييد الصهيوني العام . أما الناحية التي تنقلنا الى صلب الموضوع — موضوع العلاقة بين المنظمة العالمية والدولة اليهودية — فهي ناحية التنظيم الصهيوني عشية قيام الدولة .

ب — **الناحية التنظيمية** : جاءت قرارات المجلس الصهيوني العام في دورة انعقاده الثالثة لتعلن تشكيل « المجلس القومي » « والادارة القومية » بفلسطين ، عملا بالقرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية الصهيونية — اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . فالمجلس القومي (« مجلس الشعب ») تألف من ٣٧ عضوا يمثلون « الحركة الصهيونية العالمية